

او تكلم في تناء الصلاة يكون معا قوامه انه يبطل الوضوء على وجه مضمون
 ظاهري قلت بطلان الوضوء على وجه الضمان بنية العقاب لان التذكار
 بالصلاة يستدعي عدمه كمن ناه عن صلواته يخرج الوقت ثم قضى الفطر
 وايضا السائل لما لا علينا والعقاب يقتضي شرعيته علينا قلت ان العقاب
 انما يثبت باعتبار بطلان عمله مع ان الشرع نها عن ابطاله قال الله
 ولا تبطلوا اعمالكم ولا تشكروا الحجاب الذي عنه سبب العقاب وبشرعيته
 لنا قبل الشرع واما بوجه فقد صارت علينا ولهذا يلزم القضاء علينا با
 لا يبطل خلافا للشافعي ولو قطع الصلاة عمدا لا اضرار الفاضل البرع لا يكون
 معا قبالا لان الابطال جسد للتكليف وهو مشروع كمن هدم مسجد ليتي حسن
 وامتن من الاول وذكر في العياضية جعل دخول في الصلاة في ثوبه نجاسة
 اقل من قتل الراهب والوقت متوسع قال الفاضل ان يقطعها فيغسل يستقبل
 فيجعله اذ كان فانتهى اليك من ويا فنه على جوار نبيقين فقولوا
 التواب بالفعل عمدا فعمل على هذا وعدم العقاب بالفعل سواء كان اسبا
 واعلم بان الصلاة جامعة للاربعة الاول شرعا في الفرض والواجب والسنة
 والمستحب

شرعت

العقاب

والمستحب لان الصلاة عبادة مركبة من اجزاء يحصل التعبد به بهذا التثبيت وقد تو
 جدها لبعدهما الاخرة فيها طبعها اي المباح والمكروه والمجموع لمفسد لعدم معنى ا
 للتعبد فيها اما في الثالثة الاخيرة فظاهر لانها معصية ومنه لا يحصل التعبد
 للتناقض بينهما وبين العبادة واما في المباح فلانه فعل الاجل في صغاه ولا ورنه
 علينا تركه فلا يعقل معي التعبد فيه فكان وجوبها ومنها طبعها لا شرع لان الشرع
 ما احسننا على تحصيلها في حالة الصلاة بل على اربعة التي فيها معنى التعبد ولكن
 وقد حدثت هذه المذكورات بواسطة الشغل في افعال الصلاة بعضها على طريق ا
 لعبادة وبعضها بحسب الغفلة وبعضها بحسب الرخصة مائة من اللذات
 وهذا معنى طبيعتها وجودها لا بد من تفصيل كل نوع من هذه الثمانية
 وتعدادها بطريق الاحتصاص والاحتمار ولغير المعنى الكثيره بالعيا
 ليشير في قوله بطريق الاحتصاص لاجتيازها وسنوقفك عليه في تفصيل
 هذه الكتاب ان شاء الله تعالى ^{تتم} في حال من الفصل كل نوع ابي
 حال كوني من اعمالي تباينه ابواب تسير اللومين اي للمضلين ^{الطلب}
^{الاول} في بيان الفرائض اي فرائض الصلوة لا مطلقا لانه ذكر الوقت ^{الفرض}